



الانتخابات البريطانية في مصر

درس انتخابات ١٩٨٧



المشاركون
د. فؤاد مرسى

أشرف حسين
طارق حسن
صابرينايل
أحمد رفعت
د. هدى زكريا
أيمن سعيد
عصام فوزي
د. الطاهر مكي
سناء جلال

المحرر: د. أحمد عبد الله



سـ
للنشر

الانتخابات البرلمانية في مصر درس انتخابات ١٩٨٧

المشاركون

د. فؤاد مرسى

أشرف حسين أحمد رفعت عصام فوزي
طارق حسن د. هدى زكريا د. الطاهر مكي
صابر نايل أيمن سعيد سناء جلال

المحرز: د. أحمد عبد الله

الناشر
سـ
المدير المسئول
راوية عبد العظيم
رئيس التحرير
مصطفى الحسيني

١٨ ش ضريح سعد - القصر العيني
القاهرة - ج. م. ع. - ت: ٣٥٤٧١٧٨

الانتخابات البرلمانية في مصر

درس انتخابات ١٩٨٧

الطبعة الأولى: ١٩٩٠

الغلاف: عماد حليم
الإخراج الفني: إيناس حسنى

جميع الحقوق محفوظة لـ «دار سـ» للنشر تحت حماية اتفاقية برن الدولية بشأن حقوق المؤلفين والناشرين.
ويحظر نقل فصول كاملة من هذا الكتاب أو نسخة بأى صورة من صور النسخ أو ترجمته إلى اللغات الأجنبية بدون موافقة كتابية من الناشر.

TN#: 125253



Call #: JQ3861 .I54 1990

Location: ALD-5 O jkb

Book/Journal Title: al-Intikhabat al-
barlamaniyah fi Misr ; dars
intikhabat 1987

Book Author: Ahmad 'Abd Allah

Other Info:

ika

Charge Maxcost: \$10IFM

Lending - Loan

90-961565

90-961565

(Intikhābāt al-barlamāniyah fī Miṣr)
الانتخابات البرلمانية في مصر :
درس انتخابات ١٩٨٧ / المشاركون ،
فؤاد مرسى . . . [et al.] ؛ المحرر ،
أحمد عبد الله . -- القاهرة ،
ع.م.ع. : سينا للنشر : مركز البحوث
العربية ، 1990 .

372 p. ; 24 cm.
Includes bibliographical
references.

(Continued on next card)

(١) البرامج السياسية للقوي السياسية في معركة ١٩٨٧

١- البرنامج الانتخابي لقائمة التحالف «حزب العمل»

المرشحون علي قائمة التحالف «حزب العمل» يتقدمون الي الامة كلها ببرنامجهم الانتخابي هذا وهم يوقنون انه ينطق باماني الشرفاء في هذا الوطن الذين طال بهم الامر في انتظار صحوة تدركهم بعد ان بلغ بهم اليأس مداه حتي اصبح الشرفاء قانطين من المشاركة في المسيرة السياسية، الامر الذي ساعد ويساعد علي استمرار ما يعانيه الوطن من مأس وما يتهدده من وبال وضياع. لقد آن للصامتين الشرفاء ان يتحركوا وان يدركوا وطنهم، وان يبذلوا الجهد من اجل التغيير.

لم يعد يكفي ان نتبادل عبارات السخرية من نظام الحكم واساليب الحاكمين. لم يعد يكفي ان نحتز احزاننا وان نترك الميدان للمتلاعبين بمصائرنا. اننا نوقن بان المشاركة فرض ديني.. وواجب وطني.. وحماية لاشخاصنا وتأمين لمستقبل اولادنا ..

ولن يتأتي ذلك الا اذا بادر كل فرد الي الذهاب الي صناديق الانتخاب ومباشرة حقه السياسي بل واجبه الوطني والديني في اختيار نوابه.. الذين يثق في اشخاصهم ويؤمن بصدق اخلاصهم.. وسلامة برنامجهم..
واول من يتوجه اليهم بالأمل والرجاء هم الشباب.. الذين يناط بهم التطلع الي الغد الافضل لبلادنا، والمستقبل الاكثر اشراقا لامتنا.. في ظل عدالة تستمد من قانون السماء وتبسط جناحيها علي الأرض..

ايها المصريون .. ايها الشرفاء.. اياكم والتخاذل.. ولا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون.

«ولينصرن الله من ينصره. ان الله لقوي عزيز»
«والله غالب علي امره. ولكن اكثر الناس لا يعلمون».
« ان الله لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بأنفسهم».

القسم الأول

اصلاح نظام الحكم بالديمقراطية الصحيحة .

ان اساس الاصلاح في مصر اليوم هو تحقيق الحكم الديمقراطي السليم الكامل، وذلك يكون في تقديرنا - باتخاذ الوسائل الآتية:

١- اعادة النظر في الدستور

أ- مراجعة الدستور عن طريق جمعية تأسيسية تنتهي من مهمتها خلال مدة محددة لتحقيق الاتساق بين احكامه وبين تغيير النظام السياسي للبلاد من نظام شمولي قائم علي تنظيم سياسي واحد الي نظام ديمقراطي قائم علي تعدد الاحزاب.

ب- انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه انتخابا مباشرا من بين اكثر من مرشح لمدة خمس سنوات، وجواز اعادة انتخابهما لمدة واحدة ثانية ويجب ان يوقفا نشاطهما الحزبي أثناء توليها منصبيهما، ويكون رئيس الجمهورية حكما بين السلطات.

ج- تتولي السلطة التنفيذية حكومة تحظى بثقة اغلبية مجلس الشعب وتعتبر مسئولة امامه.. واذا سحب المجلس ثقته من الحكومة تعين استقالة الوزارة واذا سحب الثقة من احد الوزراء يتعين عليه الاستقالة.

د- تقرير الحق الكامل لمجلس الشعب في تعديل الموازنة العامة دون تعليق ذلك علي موافقة الحكومة.

هـ- الغاء المادة ٧٤ من الدستور وازالة كل آثار قرارات سبتمبر ١٩٨١ الصادرة استنادا اليها.

و- اختيار رؤساء المدن والاحياء والقري عن طريق الانتخاب الحر المباشر.

٢- الغاء القوانين والممارسات المناهية للديمقراطية

أ - رفع حالة الطوارئ عن جميع المعتقلين وتقديم المتهمين منهم الي المحاكمة بلا تأخير امام القضاء العادي.

ب - الغاء القوانين سيئة السمعة السالبة والمقيدة للحريات العامة والشخصية والمناقضة للدستور وحقوق الانسان، وما تسلل الي القوانين العادية من نصوص مماثلة كالنص الوارد بقانون العقوبات لتقييد حرية العلماء في نقد تصرفات الادارة وقرارات السلطة العامة داخل دور العبادة.

ج- تقرير الحق في تكوين الاحزاب السياسية دون الحاجة الي الحصول علي اذن بإنشائها اكتفاء باخطار وزارة الداخلية عن قيامها بما يسمح لكافة الاتجاهات السياسية بالتعبير عن نفسها من أية جهة سوي ما يحكم به القضاء العادي اذا انحرفت عن الطريق المشروع.

د- الغاء كل صور الخلط بين مؤسسات واجهزة الدولة وبين تنظيمات الحزب الحاكم بما يضمن أن تكون الدولة للجميع ولا يكون هناك تمييز بين المواطنين بسبب العقيدة السياسية.

٣- سلامة الانتخابات العامة

أ- توفير الضمانات التي تكفل حيذة الانتخابات العامة وحريتها بجعل جداول الناخبين مطابقة لسجل الاحوال المدنية بحيث يقيد به اسم كل من يبلغ ١٨ عاما دون أن يكون به سبب مؤد الي وقف مباشرة حقوقه السياسية او حرمانه منها، واجراء الاقتراع بموجب البطاقة الشخصية او العائلية دون الحاجة لاستخراج بطاقة انتخابية خاصة ويشترط توقيع الناخب بامضائه او بصمته عند الادلاء بصوته للتأكد من حضوره بشخصه، ويتولي الاشراف علي العملية الانتخابية باكملها هيئة قضائية مستقلة يشكلها مجلس القضاء الاعلي مع جعل عقوبة تزوير الانتخابات جنائية لا تسقط بالتقادم.

ب- الغاء نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية علي اساس الاغلبية المطلقة في المجالس المحلية ونظام الانتخابات بالقوائم الحزبية مع التمثيل النسبي المشروط بالنسبة لمجلس الشعب.

ج- ان يتم تمثيل العمال والفلاحين عن طريق مرشحين تعترف بصفتهم النقابات العمالية والتعاونيات الزراعية حيث اصبح يندرج تحت هذه المسميات من لا يعتبرون منهم.

د- جعل اختصاصات الفصل في الطعون الانتخابية لاعضاء مجلس الشعب للسلطة القضائية نهائيا.

٤- استقلال القضاء

أ- استكمال دعم القضاء بجعل كافة اموره من اختصاص مجلس القضاء الاعلي الذي يرأسه رئيس محكمة النقض وتشترط موافقته علي كل ما يتعلق بشئونه وعدم الاكتفاء بأخذ رأيه والغاء جميع المحاكم الاستثنائية، وازالة الازدواج الموجود بين النيابة العامة وبين المدعي العام الاشتراكي بالغاء هذا المنصب.

ب- حظر ندب رجال القضاء والنيابة للقيام باعمال السلطة التنفيذية حفاظا علي استقلال السلطة القضائية.

ج- احالة اختصاص ابداء الرأي والفتوي في الادارات القانونية بالوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة الي قسم الفتوي والتشريع بمجلس الدولة وإلحاق اقسام التحقيقات بهذه الادارات بالنيابة الادارية.

د- تقرير حق الطعن بالطريق المباشر بعدم دستورية القوانين امام المحكمة الدستورية العليا وعدم قصر هذا الحق علي الطعون المقدمة بمناسبة الدعوي المطروحة امام المحاكم الاخرى.

هـ- جعل السجون تابعة لوزارة العدل لوضع حد لجرائم التعذيب التي تتم داخلها وإلغاء نظام الحبس الاحتياطي المطلق.

القسم الثاني

تطبيق الشريعة الإسلامية

١- إن تطبيق الشريعة الإسلامية واجب ديني وضرورة وطنية، فلا يجوز ان يكون ذلك مجالا للموافقة او المعارضة بل يتعين علي كل مسلم الاستجابة الي امر الله تعالي بتحكيم شريعته، ولذلك فنحن ندعو للبدء فورا في تطبيق الشريعة الإسلامية اتساقا مع احكام الدستور، ومع تسليمنا بان الامر يتطلب مرور فترة زمنية من اجل اكمال التطبيق علي النحو المرجو، فان ما نطلب الاسراع فيه هو الاقرار بالمبدأ فعلا لا قولا مع البدء في التنفيذ.

٢- ويجب ان ينصب التعديل في المرحلة الاولى علي التشريعات المخالفة مخالفة صريحة وشاملة لاحكام الشريعة او المعطلة لنصوصها الصريحة فتلغي فورا او تحل محلها نصوص مأخوذة من الشريعة الإسلامية او متفقة في احكامها معها.

٣- التشريع المستمد من الشريعة الإسلامية لا يمكن الا ان يضي علي سنة الاجتهاد الاسلامي الحميد، وذلك هو الطريق الذي يمكن الأمة من تطوير نظامها القانوني تطورا متفقا مع الشريعة الإسلامية يحقق مصالحها المتجددة ويستجيب لحاجاتها المتطورة.

٤- العمل الكبير المطلوب في هذا الاتجاه ليس مهمة المشرع وحده، بل هو مهمة متكاملة يحمل جانبها منها المشرع ويحمل جوانب اخري الفقهاء واساتذة القانون والعلماء المتخصصون في الاقتصاد والمشتغلون بالتجارة والصناعة وغيرهم، وهؤلاء مطالبون بتقديم جهد علمي دقيق في بصر حاد بظروف العصر وحاجات اهله.

٥- المفهوم المتكامل للشريعة يتجاوز بطبيعة الحال مسألة الحدود، بل يتجاوز القوانين المدنية والجناحية، فسياسة الاعلام مثلا او التعليم لا تقل خطرا، وكذلك فان ما يتعلق بالنظام

الاقتصادي وبالاوضاع الدستورية هو من الاصول الاولى. ولذا فان كل ما نطرحه في برنامجنا هذا يعتبر تطبيقا لنظرتنا الشاملة فيما يتعلق بموضوع الشريعة.

٦- الاخوة الاقباط واهل الكتاب عامة مواطنون في الدولة الإسلامية المستهدقة لهم ما للمسلمين وعليهم ما علي المسلمين. واذا كان الاسلام دين الغالبية العظمي من المصريين، فان ما انشأه من حضارة وتاريخ هو ملك لكل من شارك في العمران في ظل الدولة الإسلامية. وكل من يعيش علي ارض مصر هو وارث لهذه التقاليد والاعراف والفنون وأمين عليها وهذا هو الاساس في روح الاخوة المصرية التي أظلت علي مر القرون ابناء الدينين الكبيرين في مصر، وهذا هو الاساس للعمل المتكامل لبناء مستقبلها، وهذا هو الاساس الذي يتغلب به المصريون جميعا علي الدسائس والفتن التي تستهدف وحدتهم وامنهم واستقرار وطنهم.

القسم الثالث

اشاعة الفضيلة وأغلاق ابواب الفساد

١- يجب ان تحرص الحكومة وكافة المسؤولين بها علي ان يكونوا قدوة حسنة للاستمسك بتعاليم الاسلام وبالفضائل الدينية في كل التصرفات الشخصية حتي يتوافر المظهر الكريم لدولة عريقة تحكها الشريعة الغراء.

٢- لا اخلاق بغير دين وكل امكانات التشقيف والتربية ينبغي ان تتضافر معا في تنشئة الاجيال الجديدة وفي تنمية القيم النبيلة ويقع علي الاسرة عبء كبير، ولكن يجب ان تتعاون في اداء الرسالة المدرسة واجهزة الاعلام والتشقيف من سينما وتليفزيون ومسرح وموسيقي الخ، فكل هذه الامكانات ينبغي ان تسخر لنشر القدوة الطيبة وللحض علي مكارم الاخلاق وللنهي عن كل ما حرم الله.

يجب ان تتضافر الجهود الرسمية والشعبية علي دعم دور العبادة وحمايتها وينبغي ان تعود المساجد الي اداء رسالتها الجامعة ويرتبط هذا باطلاق حرية الدعاة واعادة الحياة الي هيئة كبار العلماء بالازهر الشريف علي ان يكون انتخاب شيخ الازهر من بينهم ويقتصر القرار الجمهوري الذي يصدر بتعيينه علي من تسميه من العلماء للمشيخة.

٤- اغلاق المصانع التي تمتلكها الدولة لتصنيع الخمور وتحريم المراهات وألعاب القمار وعدم الترخيص بوجود دور اللهو الحرام باسم السياحة او تحت اية ذريعة اخري.

٥- سد المنافذ التي يتسرب منها المال الحرام الي الافراد فيفسد الذمم ويؤثر علي علاقاتهم وروابطهم اخذا في الاعتبار ان الاجانب والصهاينة الذين لا يريدون لنا الخير يارعون في استخدام هذه الاساليب.

- ٦- يرتبط بذلك إعادة النظر في قانون الكسب غير المشروع وتحريم قبول الهدايا وكافة المنافع المعنوية والمادية لمن يتولي وظيفة عامة في الدولة او القطاع العام فيما عدا الاشياء الزهيدة التي توزع علي الكافة.
- ٧- منع الوساطة لانحياز المعاملات والغاء جميع الاستثناءات في كافة القوانين ووجوب تسبب رفض او قبول العطاءات وعدم اسنادها بالامر المباشر.
- ٨- رفع السرية عن تقارير اجهزة الرقابة في الدولة وبصفة خاصة الجهاز المركزي للحسابات وهيئة الرقابة الادارية وابعاد كل من يثبت عليه الانتفاع او الاستغلال او الانحراف من مراكز المسؤولية ووضع الضوابط لضمان نزاهة الوظائف العامة.

القسم الرابع الثقافة والاعلام

- الحياة الثقافية المصرية معاني من ركود ونضوب لعلهما لم يسبق لهما مثيل منذ فجر النهضة الوطنية المصرية. ولا يقتصر ذلك علي المضمون الذي يقدم للناس في وسائل نشر الثقافة ووسائل الاعلام المختلفة، بل يتعداه الي كل هذه الوسائل وانواعها فهي تدل علي تخلف معيب عن تقنيات العصر الثقافية والاعلامية.
- إن البلاد في امس الحاجة الي حركة احياء ثقافي وتجديد فكري ترد الأمة الي اصولها الثقافية العربية والإسلامية، وترد عنهما مظاهر التغريب والفرجة الوافدة من كل بقاع العالم تقريبا.
- كما ان الاعلام المصري الرسمي بحاجة الي تقويم جاد وموضوعي يهدف الي اعادة الثقة باعتباره المعبر عن الكلمة الرسمية للدولة المصرية.
- وفي سبيل ذلك فاننا نري علي سبيل المثال - لا الحصر- ضرورة ما يأتي
- ١- التزام الدولة بالعمل علي نشر الوعي الثقافي بين المواطنين وتوفير السبل والامكانات اللازمة لذلك.

٢- تشجيع النشاط الثقافي الخاص فرديا كان أم جماعيا بصورة كافية، وازالة جميع المعوقات الادارية والقانونية التي تمنع انطلاق النشاط الثقافي في مختلف المجالات وعلي الاخص في مجال ترسيخ القيم الدينية الصحيحة ونشرها وتدعيم الالتزام بها سلوكا وعقيدة بين مختلف قطاعات الشعب.

٣- رفع جميع القيود المقررة في القوانين واللوائح والقرارات الادارية الخاصة بالنشر والانتاج الثقافي والتوزيع فيما عدا القيود الخاصة بحماية القيم الدينية والحفاظ علي الاخلاق.

- ٤- الغاء القيود المفروضة علي تصدير الكتاب المصري الي جميع انحاء العالم.
- ٥- وضع القواعد والأسس الكفيلة بالتزام اجهزة الاعلام الرسمية الصديق المطلق في التعامل مع الخبر الذي تقدمه او التعليق الذي تبثه في جميع الموضوعات وتحت كل الظروف ومحاسبة المسؤولين الذين يثبت خروجهم عن هذه القاعدة.
- ٦- تحويل الاعلام الرسمي المصري الي اعلام قومي يتعرف الشعب من خلاله علي الخريطة الواقعية للمجتمع المصري والدولي بجميع عناصرها الثابتة والمتغيرة بدلا من الوضع الحالي له الذي لا يزيد فيه عن كونه جهازا حكوميا يتغني بامجاد الحكومة. ويتضمن الاصلاح المنشود في هذا الاتجاه وتأكيد استقلالية هيئة الاذاعة والتليفزيون لضمان حق الاحزاب المتكافئ في التعبير عن رأيها من خلال الاذاعة والتليفزيون.
- ٧- وبالنسبة للصحافة ينبغي إلغاء ملكية الصحف القومية للدولة واشراف مجلس الشوري عليها والغاء المجلس الاعلي للصحافة، وتحويل الصحف المسماة بالقومية الي شركات مساهمة يكتتب في أسهمها المواطنون بحيث تكون الاولية للعاملين فيها ولا يمتلك اي فرد اكثر من عدد معين من الاسهم.
- ٨- تقرير حرية اصدار الصحف والغاء قانون سلطة الصحافة واللائحة التنفيذية له وتعديل قانون المطبوعات بما يوفر حرية التعبير وحق الشعب في الاطلاع علي آراء كتابه ومفكره.
- ٩- العمل علي احياء حركة نشر التراث وتيسيره للمثقفين باسعار زهيدة في طبعات تجمع بين التحقيق العلمي وجودة الاخراج الفني.
- ١٠- العمل علي نقل التقنية العصرية المتقدمة في مجالات الطباعة والنشر والمسرح والسينما والاذاعة المسموعة والمرئية، والعمل علي تطوير صناعة محلية مصرية متقدمة في هذه المجالات جميعها.

القسم الخامس معالجة المشاكل المعيشية

تعاني جماهير الشعب من مشاكل عديدة تؤثر في حياتها اليومية ومستوي معيشتها، وينعكس اثرها علي عملهم وانتاجهم، وتتجلي بصفة خاصة في الغلاء المتصاعد وعدم التناسب بين مستوي الاسعار والأجور، وفي ازدحام وسائل النقل العام، ومشاكل المرور والمواصلات، وفي تلوث البيئة والاعذية والعلاج الطبي، وفي التعليم، وقضايا الشباب.

وفي مواجهة كل ذلك نطالب بحلول أصيلة وعلمية ونرفض توجيهات وكالة التنمية الامريكية وصندوق النقد الدولي التي تقضي علي استقلال الدولة وتؤدي الي تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

١- حدة الغلاء وعدم التناسب بين الأجرور والأسعار

لا يقف هذا التيار المتصاعد للغلاء ولتحقيق العدل الاجتماعي لا بد من:

- (أ) القضاء علي التضخم النقدي كسبب رئيسي للغلاء، ويقتضي هذا وقف الاعتماد علي الاصدار النقدي (اي طبع اوراق نقدية جديدة) لسد ما قد يوجد في موازنة الدولة من عجز.
- (ب) ضغط الانفاق العام الحكومي بمنع الانفاق علي ابهة الحكم ومظاهره وتخفيض نفقات المهرجانات والاستقبالات، ومراجعة نفقات السيارات، والاستراحات، والابنية الحكومية، وخفض نفقات التمثيل الخارجي، ووضع الضوابط لسفر الوفود الرسمية، والتخلص من المنشآت العامة الاقتصادية الخاسرة والأجهزة الرسمية عديمة الجدوي كالمجالس القومية المتخصصة، ومواجهة حرائق وحدات الانتاج التي تلحق بالاقتصاد القومي افذح الاضرار، وعمليات تأخير تفريغ البواخر بميناء الاسكندرية تفاديا لدفع غرامات التأخير، وعدم التوسع في نفقات العلاج بالخارج خاصة بالنسبة لما هو متوافر في مصر، وتخفيض نفقات الاعلانات والعلاقات العامة في الوزارات والهيئات والشركات العامة.

(ج) انشاء ادارة متخصصة للأسعار تتولي متابعتها، ودراسة الظروف التي تطرأ عليها، وما يقتضي تسعيره من السلع ومنع تعدد الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين بما يتسبب في تضخم الأسعار ويخلق مجالات للتحكم والتلاعب والكسب الحرام.

(د) اصلاح النظام الضريبي في مصر بزيادة التركيز علي الضرائب المباشرة التي تفرض علي الدخول الكبيرة التي لا تنفق علي الانتاج حتي لا يؤدي انفاقها الكبير علي الاستهلاك الي زيادة الاسعار، وفرض ضريبة علي مظاهر الانفاق الترفي المعبر عن هذه الدخول الخافية لمصدر- مع زيادة الضرائب المباشرة، وتخفيض غير المباشرة بالنسبة لمحدودي الدخل تحقيقا للعدل الاجتماعي.

(هـ) رفع الحد الأدنى للأجرور ومستوي الاجور في الدولة والقطاع العام، والاخذ بنظام بقضي بالزيادة التلقائية لفئات الأجرور والمعاشات بما يتمشي مع زيادة التضخم والارتفاع تحت شراف مجلس قومي- وليس حكوميا بحتا- للأجرور والاسعار يختص برسم ومتابعة تنفيذ سياسات الأجرور والأسعار ويراعي أن تمثل فيه النقابات العمالية.

(و) اعادة النظر بصورة جذرية في مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام لرفعها بما يؤدي الي تضييق الفروق الشاسعة غير المقبولة للأجرور والمرتبات عن الاعمال المتماثلة التي تؤدي فيها وفي كل من القطاع الخاص والاستثماري والمشروعات المشتركة.

(ز) الابقاء علي الدعم للسلع الاساسية مع الغائه بالنسبة للسلع التي لا ضرورة لاستعمالها وتقريره في المراحل النهائية للانتاج حتي لا يتسرب لغير مستحقه خلال المراحل السابقة.

٢- الاسكان والعلاج الطبي والتعليم

أ- ايقاف انشاء اي بناء جديد للادارات الحكومية عدا معاهد التعليم ودور العلاج حتي تركز الحكومة طاقات التشييد بأكملها لبناء المساكن المطلوبة للوفاء بحاجات الشباب والاسر التي تقيم في الخيام والمقابر.

ب- الزام المنشآت الصناعية ببناء المساكن اللازمة لعمالها، وتشجيع القطاع الخاص علي استثمار امواله في مجال الاسكان الاقتصادي والمتوسط من خلال خفض لتكلفة البناء عن طريق الدعم الحكومي.

ج- قصر المزايا المقررة للجمعيات التعاونية للاسكان علي المخصص منها للاسكان الاقتصادي والمتوسط. وتلتزم الحكومة عن طريق شركاتها العامة والحكم المحلي بتوفير بقية ما يلزم في اسكان اقتصادي علي ان يتم توزيع الوحدات السكنية وفق قواعد صارمة ومعلنة.

د- توفير اراضي البناء بأسعار رمزية وأجال طويلة ووضع نظام للتوسع الاسكاني في الريف وتحديد كردونات القرى مع مراعاة المحافظة علي الرقعة الزراعية ومد تطبيق قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر الي الوحدات السكنية في القرى.

هـ- وفي مجال الصحة لا بد من اعطاء الاولوية لنظم الوقاية ويشمل ذلك اتخاذ كافة الاحتياطات لوقاية البيئة من كل عوامل التلوث واحكام الرقابة الصحية علي السلع الغذائية وخاصة المستورد منها.

و- الارتفاع بكفاءة المستشفيات العامة والمتخصصة مع التمسك بمبدأ مجانية العلاج بالمستشفيات الحكومية والوحدات الصحية الريفية.

ز- مضاعفة الجهود للقضاء علي الامراض المتوطنة كالبلهارسيا والانكلستوما والاخذ باحدث أساليب مقاومة الاوبئة الوافدة ومنع انتشارها في بلادنا.

ح- دعم تصنيع الادوية محليا ومتابعة احدث البحوث العلمية في شأنها وتوفيرها باقل الاسعار باعتبارها خدمة عامة وليست عملية يقصد منها الربح.

ط- وفي مجال التعليم نطلب احدث تطورات جذرية في المناهج التعليمية لكي تتلاءم من ناحية مع متطلبات الثورة العلمية والتقنية المعاصرة ولكي تتلاءم من ناحية اخري مع المتطلبات المتنوعة للبيئات المحلية. فالتعليم يجب ان يكون اداة للتكامل مع البيئة المحلية في القرية او الحي ليخرج التلميذ اكثر ولاء وفائدة لاهله ووطنه.

ي- يجب اعادة الاعتبار للتعليم والتأهيل الفني فالتوازن بين التعليم الفني والتعليم العام اساس للمجتمع الطبيعي ويحقق الزيادة المنشودة في كل انواع الانتاج من السلع والخدمات.

ك- يجب ان تكون العربية لغة التعليم في كل مراحلها ويجب ان يكون التعليم عملية متواصلة طول العمر ويجب ان يرتبط هذا بحملة قومية لمحو الامية ويجب ان يكون التعليم خدمة متاحة بالمجان ويجب ان يخدم الاهداف التربوية التي يقصدها المجتمع الاسلامي.

١- التنمية بالاعتماد علي الذات

١- اي حديث عن النهضة الاسلامية يكون عفوا ما لم يشمل مشروعنا اقتصادا مستقلا ناميا يعنينا عن سؤال اعدائنا، وتأسيسا علي ذلك يكون برنامجنا للاصلاح الاقتصادي وفق مبدأ الاعتماد علي الذات في الانتاج في المجالات كافة حسب الأولويات الاسلامية وهي الضروريات ثم الحاجيات ويتطلب من الحكومة في هذا الصدد عدم اعطاء الموافقة لمشروعات تخرج من نطاق تلك الاولويات كما يتطلب ذلك التركيز علي مشروعات الانتاج الغذائي وادوات الدفاع والمساكن والملابس الشعبية ومستلزمات الانتاج المختلفة ومشروعات الطرق والنقل.. ومثلها من المشروعات الضرورية للحاجات الاساسية للانسان.

ب- هذا التوجه للاعتماد علي الذات يتطلب بالضرورة تكامل الاقتصادات العربية ويجب ان تسعى الي ذلك خاصة في مجال الغذاء و انتاج الحبوب.

ج- الاقتصاد في الاستهلاك في كافة صورته و ربطه بالانتاج ويجب علي الحكومة اتخاذ جميع الاساليب والاجراءات اللازمة لمنع الاسراف والتبذير والانفاق الترفي والمظهري واستهلاك المحاكاة والتقليد.

د- تيسير سبل الاستثمار في المجالات المشروعة حسب اولويات الانتاج و ضروريات الاستهلاك ومن اجل ضمان التشغيل الكامل للقوي العاملة المتاحة ويجب علي الحكومة في هذا الصدد تحرير استثمار رأس المال الوطني والعربي من القيود المفروضة عليه ومن الوسائل التي نقترحها في هذا الصدد مايلي:

- جعل المواطن يستشعر أن الاستثمار واجب يفرضه الدين.
- ابتكار وسائل استثمار جديدة ومتنوعة لتتفق مع ظروف مختلف فئات المجتمع.
- دعم حوافز الاستثمار المطبقة حاليا مثل الاعفاءات الضريبية والجمركية.

٢- التخطيط والقطاع العام

أ- تحقيق الاهداف السابقة يتطلب تدخلا منظما من الدولة يحدد الاهداف والأولويات والسياسات ويتطلب ذلك ان تكون هناك نظرة للاجل الطويل (٢٠ سنة مثلا) توضع في ظلها خطط متوسطة الاجل (٣-٥ سنوات) لتحقيق الهدف النهائي في تشكيل اقتصاد قوي مستقل في كل مراحل التنمية وينبغي ان تكون كل سنة من سنوات التنمية خطوة في هذا الاتجاه بإذن الله.

ب- ينبغي ان نحذر في كل ذلك من تدخل الاجانب في سياستنا او في السيطرة علي مواقع التوجيه الانتاجي والاقتصادي.

ج- امتلاك الافراد للمشروعات حق مشروع ولكن ليس حقا مطلقا اذ ان اصحاب المال مستخلفون فيه ملتزمون بتوجيهه لما ينفعهم وينفع الناس فضلا عن المفروض والتوجيهات الاسلامية التي يلزم بها اصحاب المال كافراد فان الدولة مطالبة بتهيئة المناخ الاقتصادي الذي يساعد هؤلاء علي تأدية فروضهم الشرعية وفي مقدمة هذا انشاء جهاز مصرفي لا ريوبي وانشاء جهاز لتمكين الافراد من اداء زكاة اموالهم ولضمان توجيهها في مصارفها لخير المجتمع كله.

د- والدولة مسئولة كذلك علي تحقيق التوازنات الكلية في الاقتصاد القومي، وخاصة في تعاملاتنا مع العالم الخارجي بحيث لا نكون مضطرين الي الاقتراض من الدول والهيئات التي تعادي اماننا في النهضة الاسلامية الوطنية.

هـ- وفي المواجهة مع عالم اليوم واحتكاراته الدولية الكبرى ينبغي ان يتساند القطاع الخاص مع القطاع العام من أجل احداث تنمية مستقلة وعادلة تعتمد علي الموارد والامكانيات المحلية ويجب ان يتكامل دور القطاعين في الاستجابة لحاجات المجتمع من المنتجات الضرورية وفي حماية الاقتصاد الوطني من اختراق الاجانب لمشروعاته.

و- في ضوء هذا كله ينبغي دعم القطاع العام المصري وتطويره باعتباره عصب الاقتصاد الصناعي علي الأسس التالية:

تحديد المجالات التي تتلاءم مع طبيعته بحيث يتخلي عما عداها للقطاع التعاوني او المختلط او الخاص وينبغي كذلك رفع القيود البيروقراطية عن كاهله، ومحاسبة القائمين علي المشروعات وفقا للنتائج المحققة مع ايجاد حلول عملية للشركات الخاسرة تحفظ المال العام وحقوق العاملين.

ز- لا بد من تصويب مفهوم الانفتاح الاقتصادي بحيث يكون بابا لتدعيم الاستقلال وليس لفرض التبعية وكذلك ليكون طريقا لزيادة القدرة الانتاجية وليس انفتاحا استهلاكيا لاستيراد السلع الاستفزازية. ولا بد أن يكون الانفتاح علي دول العالم المختلفة وليس علاقة مع جانب دون جانب آخر.

القسم السابع

الامن القومي والعلاقات الخارجية

ان ارتباطنا بالوطن المصري وحبنا له لا ينسينا اننا اصحاب رسالة اسمي وابعد من حدود هذا الوطن وفي ظل عالم اليوم حيث لا تعيش الا الكتل الكبرى، تزداد دوافعنا للارتباط

بعمقنا التاريخي والاستراتيجي، بأهل امتنا العربية والاسلامية الذين فرض عليهم الاستعمار كل صنوف الفرقة، ان مصر جزء من الوطن العربي وانها مرتبطة به، وهي قلب العالم الاسلامي النابض، وهي درعها الواقعي ويعني كل ذلك ما يلي:

١- الجيش المصري اداة نحرص علي دعمها وتقويتها لتكون درعنا في مواجهة اعدائنا؛ ولكن هذا الدور لا يكون ناجحا الا اذ اعتمد علي تكامل اقتصادي وعسكري مع الدول العربية والاسلامية، والا اذا ابتعدنا عن نفوذ الدول الكبرى في قراراتنا السياسية وفي توفير مستلزمات الدفاع بانواعها كافة.

٢- لا بد من توحيد الجهود والتنسيق مع كل الدول المستضعفة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ضد القوي المستكبرة والمهيمنة علي النظام الدولي. ويرتبط هذا بالالتزام بما تفرضه سياسة عدم الانحياز من اقامة علاقات متوازنة بين الشرق والغرب.

اننا نطالب الاتحاد السوفيتي بوقف العدوان علي افغانستان، وانسحاب القوات السوفيتية من اراضيها وندين في الوقت نفسه العدوان الامريكي المتكرر علي البلدان والمصالح العربية.

٣- تحقيق الاستقلال في مواجهة قطبي النظام الدولي (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) يمثل عملية بالغة الصعوبة وتتطلب جهادا وصبرا، ولكننا دون هذا الاستقلال السياسي والعسكري يستحيل ان نحقق مخطط النهضة الاسلامية.. واستقلالنا يبدأ بتعميق ايماننا بعقيدة لا إله الا الله.. فمن هذا الايمان ويفضله تبدأ مسيرة الاستقلال في ابعاده كلها.

٤- الحذر من العلاقات الخاصة بامريكا في ضوء اتفاقها الاستراتيجي مع اسرائيل وموقفها القائم علي الانحياز السافر لاسرائيل حتي لا تلحق الضرر بأمننا القومي، وذلك بالامتناع عن اعطائهم اية تسهيلات ومن باب اولي اية قواعد عسكرية لقواتها او السماح لها بالقيام بمناورات مشتركة علي اراضيها او تمكينها من الحصول علي معلومات او بيانات تحت ستار البحوث العلمية او اية حجة اخري.

٥- عدم قبول المعونات الاجنبية المشروطة مع الاعتماد علي الذات اولا ثم علي المصادر العربية والاسلامية بعد ذلك.

٦- وسط الصراعات الدولية المختلفة، يمثل صراعنا مع العدو الصهيوني الميدان الأخطر. اننا نطالب بتجميد اتفاقية كامب ديفيد لانتهكات اسرائيل المتكررة لها حيث إن التزامات الطرفين متقابلة ويرتبط بهذا المقاطعة الشاملة للوجود الاسرائيلي في مصر اقتصاديا وثقافيا لدر ما تستهدفه من سيطرة علي المنطقة.

٧- نصره الجهاد الباسل لآخواننا الفلسطينيين الذين يواجهون مخططات أعضائها الأعداء لآبادتهم، وتدعم حقهم في اقامة دولتهم المستقلة علي ارضهم، ونساند كذلك آخواننا في لبنان الذين تهدف المخططات نفسها الي تشتيتهم فرقا وأشياعا.

٨- تأكيد الصفة الشعبية في إجراءات ومظاهر العلاقة الخاصة الدائمة بين مصر والسودان. وهي العلاقة القائمة علي تداخل الدوائر الثلاث العربية والاسلامية والافريقية فضلا عن اواصر القرابة والجوار بين الشعبين.

٩- العمل بكافة السبل لازالة الخلافات القائمة بين الدول الاسلامية مع توثيق الروابط معها وانهاء الحرب المشتعلة بين العراق وايران.

١٠- تدعيم الروابط بين الدول الافريقية مع تعزيز التعاون العربي الأفريقي سياسيا واقتصاديا وثقافيا واعتبار حسن الجوار مع دول حوض النيل من دعائم السياسة المصرية الخارجية.